

## المقاربة النقدية وإشكالية التعدد المصطلحي

صليحة بردي<sup>1</sup>

جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة / الجزائر

تاريخ التقديم: 2019-12-17، تاريخ القبول: 2020-01-14، نشر إلكترونيًا في 2020-01-19

<https://doi.org/10.36602/faj.2020.n15.01>

### ملخص البحث:

تحدد المنظومة المصطلحية ماهية المعرفة، وإذا ما تم تجاهل هذا التحديد فإن تقفي آثارها، وتمثل تصوراتها الممكنة يكون ضربًا من المستحيل؛ لأن الممارسة المنهجية وإن كانت تمثل جوهر الدرس النقدي، فإن الجهاز المصطلحي يحقق حركية ودينامية هذه الممارسة من الناحيتين النظرية، والإجرائية، في ضوء هذه الأهمية فرض التجريب الاصطلاحي في منظومة الخطاب النقدي ذاته كإشكالية من شأنها قلب الموازين، إذا ما تحققت لها حلول مقنعة؛ لأن التغيير الذي يلحق منظومة الاصطلاح النقدي يفرض تعديلا في تشكيل المنظومة المنهجية، والتصور القرائي المعول عليه في مقارنة النص، وإذا كانت هذه الأخيرة تنصدر اهتمامات التفكير النقدي، فإن مساءلة التعدد المصطلحي ضمن مقارنة محايدة تعنى بنسقه، أصبحت هي الأخرى من تحديات هذا التفكير، ومن أسئلته المثيرة للجدل.

**الكلمات المفتاحية:** المنظومة المصطلحية، الممارسة المنهجية، الدرس النقدي، مقارنة النص، التفكير النقدي.

<sup>1</sup> salihaberdi@gmail.com

## THE CRITICAL APPROACH AND THE PROBLEMATIC OF TERMINOLOGICAL DIVERSITY

Saliha Berdi

University Djilali Bounaama - Khemis Miliana / Algeria

### Abstract:

The terminological system determines what knowledge is, and if this limitation is ignored, tracing its effects and representing its possible perceptions is an impossible multiplication, because the systematic practice, even if it represents the essence of the critical lesson, the terminological system achieves the dynamism and dynamism of this practice from the theoretical and procedural standpoint, in light of This importance imposes idiomatic experimentation in the system of critical discourse itself as a problem that will overturn the scales, if convincing solutions are achieved, because the change that follows the system of monetary convention imposes an amendment in the formation of the systematic system, and the reliable reading perception in the approach to the text, and if it is These recent top concerns of critical thinking, the accountability of pluralism within the terminological approach Mahith concerned Bnsagh, has become the other of the challenges of this thinking, and exciting questions controversial.

**Keywords:** *The terminological system, the systematic practice, the critical lesson, the approach to the text, critical thinking.*

### 1. مقدمة:

إن الوضع غير المستقر للمصطلحية النقدية جعلنا في حاجة أكثر إلحاحا لمكاشفة المفاهيم، وضبط المحددات المعرفية، ومراجعة الممارسات التطبيقية؛ بهدف جعلها أكثر نضجا، ودقة قدر المتاح من المقترحات النقدية، تطلعا لوضع مصطلحي يكون أكثر استقرارا، فضلا عن ترسيم هذه الجهود عبر الممارسات التعليمية الأكاديمية؛ حيث أصبحنا نشهد تعليمية للمناهج النقدية الحديثة والمعاصرة، وأخرى للمصطلح النقدي.

إلا أن هذا النشاط التعليمي الممارس لا يسعه الوقوف بعيدا عن الانشغالات التي تطرحها المدونة النقدية العربية، خاصة فيما يتعلق بإشكالية فهم خطاب المنهج المقترنة بإشكالية أكثر تعقيدا ألا وهي إشكالية فهم خطاب المصطلح.

### 1.1 أسئلة البحث:

نطرح إشكالية التعدد المصطلحي التي تعدّ بؤرة التوتر الرئيسية في الفهم والإدراك على مستوى الممارسة التعليمية، فما أثرها في صياغة الأنساق المعرفية للخطاب النقدي؟ وكيف يمكن ضبط هذا التعدد المتداول في المصطلحية النقدية؟ وأي مقترحات وأي حلول، أي آفاق للمصطلح النقدي الموحد في هذا الحقل المتخصص منهجيا و معرفيا؟.

### 2.1 أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذه الورقة البحثية في مراجعة واقع المصطلحية النقدية وما يعترضها من تعدد راح ينحرف بمساراتها الدلالية أبعدها في احتمال التصور المنهجي المتخصص تنظيرا وتطبيقا، فضلا عن واقع تعليمية المصطلح النقدي، ثم البحث في أسباب هذا التعدد، ثم تقديم مقترحات وحلول من شأنها ضبط المدونة المصطلحية النقدية ضبطا يستمد مشروعيتها التداولية من إجماع الهيئة المتخصصة.

### 2. المنهج والإجراءات:

وما كان لهذه الورقة البحثية أن تتم لولا توثيقها بسند منهجي، والإفادة من أدواته الإجرائية؛ حيث توخينا سبيل الاستقراء و الوصف والتحليل في استنطاق البنية المصطلحية وما تجاذبتها من محمولات معرفية، ومعطيات سياقية تتعلق بالوظائف الحضارية للمصطلح.

## 3. التنظير الاصطلاحي النقدي و مرجعياته:

أظهر العرب اهتماما واضحا بالدراسات النقدية، ظهر بشكل خاص في جهودهم البحثية في مجال صياغة نظرية نقدية عربية؛ من مداخل عدة منهجية ومصطلحية، إلا أننا في هذا المجال تحديدا

لم نزل على حاجتنا إلى المعرفة، وما زالت هذه المعرفة على قدرتها من الفعالية في النص النقدي، وما زالت هذه الفعالية على سمتها في احترام شفرتها التواصلية المرجعية المعتمدة في إطار المصطلح، الذي يبقى هو الآخر على حاله من الخلق والوضع، ولم نكد ننتهي من التأصيل لمصطلحات على طريق التواطؤ والشيوخ حتى نفاجأ بأخرى لم تستقر أسس وضعها بعد، لنبقى ما نحيا على لهث، ما دامت الحياة سبيلها الفكر، وما دام الفكر سبيله المعرفة، وما دامت المعرفة سبيلها المصطلح وسيلةً وغايةً، وذلك مفاد فعالية عموم الأصل المعرفي في قضايا المصطلح النقدي (محمد جاد، 2002، ص 79).

يعدّ المصطلح النقدي "قوة تعبيرية كامنة" (ناصر، 2000، ص 14) في مجالها المعرفي؛ لذا احتفى بعض نقادنا بهذا المبحث محاوره وتصنيفا، فكان سؤال المصطلح النقدي أكثر الأسئلة إثارة للجدل المعرفي قبل إثارتها للجدل التعليمي.

إن هذا السؤال يضعنا بداية في خطاب مساءلة للمصطلح بمعزل عن أي توصيف معرفي يختص به، فهو سند يمارس حضوره عبر مختلف أفضية المعرفة؛ حيث

يعد المصطلح بمثابة لغة داخل لغة إلا أنه يتميز عن لغة المتن بأنه لغة خاصة جدا، يعبر هو دون أن يقبل التأويل، وتنساق هي فقط في فلك ما يخصه من

معرفة، يحدد المصطلح حيز المفهوم، وتعتبر هي عن مساحة الفهم، وانطلاقاً من هذه الشخصية الصارمة التي فرضها المصطلح على كل المعارف تولدت عقدة المصطلح في الثقافة العربية (ختالة، 2011، ص122) حيث يمكن أن نكاشف في "النقد العربي أسئلة شديدة الأهمية يؤدي بعضها إلى بعض، وكل فهم للمصطلح بمعزل عن الشعر، والثقافة العربية، وسائر المصطلحات جدير ببعض الشك" (ناصر، 2000، ص9).

ويمكن ردّ هذه العقدة إلى الهامش الموجود بين لغة المصطلح ولغة المعرفة التي تحيل إليها والذي يزداد اتساعاً كلما توغلنا أكثر في التداول والممارسة الاعتبائية التي لا تنطلق من أرضية علمية مؤسسة، تضع في مقدمة اعتباراتها الثابتة أنه "إذا لم يتوفر للعلم مصطلحه العلمي الذي يعدّ مفتاحه، فقد هذا العلم مسوّغه، وتعطلت وظيفته، ومن هنا كان لا بد من تحديد الألفاظ والمفاهيم؛ لأن مثل هذا التحديد هو المنطلق الأول للتفكير العلمي" (عزام، 2010، ص7).

والمصطلح أيقونة هذا التفكير ليس فقط في الإحالة إليه، وإنما في كونه قادراً على إنتاجه؛ في سياق أداء ثلاث وظائف حضارية هي على درجة من الأهمية والخطورة (دحو، 2011، ص214)؛ متمثلة في:

أ- **وظيفة الفكر:** المصطلح ينتج المعرفة في مختلف المجالات العلمية (مادية، وإنسانية، واجتماعية) من منظور ذاتي حضاري.

ب- **وظيفة اللغة:** تجعل اللغة من المصطلح نظاماً يقف من ورائه نظام الحضارة التي يتحدث بلسانها، ويحمل خصوصيتها.

ج-وظيفة القيم: يستبطن المصطلح قيم ضمنية أو صريحة، فضلا عما يقدمه من معارف.

وهذا ما يختص به المصطلح باعتباره مركزية قادرة على استحضار مفهوميها، كما يخرجها عن سائر المفردات الكلامية الأخرى؛ ذلك أن المصطلحات تتمايز تداوليا عن الكلمات العادية ... وتتمايز من خلال المواضيع التي يتم تداولها، فالكلمات العادية تندرج في كل الانشغالات المتعلقة بالحياة اليومية؛ كالتعبير عن المشاعر، وتوجيه الأوامر، أما في حالة المصطلحات فنجدها ترد في أنماط خطابات نوعية؛ مثل نصوص علمية، وتقنية، وتقريرية إعلامية (جمعات، 2018، ص35)

وينسحب هذا الكلام على المصطلح النقدي؛ من منطلق أنه "لغة واصفة توظف التصورات الفكرية التي ينتجها فعل الممارسة في العملية النقدية، وفق ضوابط منهجية تقتضي توضيح دلالاته، وتحديد طبيعة توظيفه، وتسمح له باختراق المنظومات الفكرية السائدة على طريقة الكشف الإشعاعي" (دحو، 2011، ص211).

إن هناك تواشجا منطقيا واضحا بين التصور الدلالي الذي يكتنزه المصطلح النقدي ومحددات الاستعمال التي يفترض ألا تصاغ إلا بوصاية منه؛ ذلك أن

المصطلح هو شفرة الخطاب النقدي، وطلعه المثمر الذي لولاه ما كانت المعرفة، وما وقع التواصل، إنه ما زال حد التعريف، ولبنة النظرية التي تستوي على بنائها به، وقد يكون أحد مثيراتها، ثم باكتنازه التصور يصير مطمحا بلاغيا في غير حالة، إنه يوشك أن يصبح فارس النص الذي يقود قطيع الفكر فتنتظم من خلفه جيوش (الكلام)، وتفتح له قلاع الذهن والوجدان، فيدخل النص إلى معية

المتلقي دخول الفاتحين الظافرين، وهو لا يحدوه روع، ما دام على أمن من تصوره، وأمان من صوته الدال، فيقع التواطؤ والشيوع، وتقوم قيامة المعرفة (محمد جاد، 2002، ص7-8).

يقوم المصطلح النقدي على أساس المحددين المعرفي والتواصلية، كما أن الفعالية الحوارية التي يتمتع بها تستدعيه وتصوره إلى لقاء النص بمتلقيه؛ فيكون الأداة المتحركة في توجيه خطاب الفهم. وهناك فعالية حوارية أخرى تتكشف من مدخل التواضع بين التنظير والاصطلاح

فإذا كانت النظرية، هي عصب التوجهات العلمية في الجهاز المعرفي، فإن (المصطلح) هو عصب هذه النظرية في الجهاز النقدي، ولما كانت بعض هذه النظريات تحمل الخطأ كما تحمل الصواب، فإن مصطلحاتها تفقد مصداقيتها إلى حد كبير، وتصبح ضرباً من الرجم بالغيب حتى يلفظها السياق النقدي ما استطاع أن يحتكم الناقد إلى المرجعية الثقافية، والسعة المعرفية التي تحتم مشروعية الظاهرة (محمد جاد، 2002، ص85).

ينبني التصور المصطلحي أساساً على سلطة معرفة، وهذا شأن التنظير عموماً حتى فيما يتعلق بالاصطلاح النقدي؛ حيث "تنبع نظرية المصطلح النقدي من فلسفة العملية النقدية ذاتها، وذلك بحصرها على اختلاف توجهاتها في قانون معياري أول يهيمن على فعاليتها، ويمنحها سلطتها المعرفية" (محمد جاد، 2002، ص72).

يستند التنظير الاصطلاحي النقدي في مرجعياته المؤسسة إلى فلسفة النقد في بعديها المعرفي والتداولي، فضلا عن العودة بتصورات المقاربة إلى مظانها الثقافية المنتجة، تحت وصاية منهجية يفترض فيها وضوح الدلالة، وضبط المفاهيم.

#### 4. إشكالية التعدد المصطلحي النقدي:

يمارس المصطلح فعاليته النظرية والإجرائية انطلاقا من الجمع بين صفتين مركزيتين لا شك في ضياعه إذا ما فقد إحداها أو كلاهما؛ حيث

تكمُن الأولى في خصوصية المصدر، وتتجلى الثانية في شمولية الاستعمال، وهذا فقط الذي يضمن للمصطلح استقراره وحضوره، وسيُرمى بالخيانة، ويُتهم بالخروج عن المفهوم الفكري متى تجاوز الخصوصية والشمول؛ فواحدية المعنى ضرورة ملحة من ضرورات صناعة المصطلح أو صياغته وفق آلية من الآليات المعروفة في اللغة، والنقد، والفلسفة، إذ ستكون مهمة المصطلح جعل المتنافر تناسقا، والمتعدد واحدا، والتشردم توافقا وتناغما (ختالة، 2011، ص 123).

غير أن المصطلحية النقدية في الوطن العربي أصبحت تقوم على رؤية مخالفة في هذا الشأن؛ حيث استحال التناسق متنافرا، والواحد متعددا، والتوافق تشردما، الأمر الذي أثار ارتباكا علميا ومعرفيا؛ أصبح المسبب الرئيسي للإعاقة المنهجية التي تعانيتها المقاربة النقدية العربية؛ غير أن مراجعة هذا الخلل تكشف عن "جوهر أزمة يعانيتها العقل، ويمارسها اللسان، وتحدد تقاسيمها خلفيات تاريخية ترسم مسار الثقافة، ومن ثم إعادة تشكيل الرؤية والذات، وتوجيه صيرورة المجتمعات" (دحو، 2011، ص 214).

وفي سياق التمثيل لذلك تتعدد المصطلحات المقابلة لمصطلح (poétique) الشعرية؛ نحو: القول الشعري، والإنشائية، وعلم الشعر، وعلم الظاهرة الأدبية، والبويطيقا، وهذا ما انتقل بالمصطلح من مصطلح واصف يقترب من النقد الأدبي، دال على علم موضوعه النصوص الأدبية والإبداعية إلى مصطلح موصوف يقترب من نقد النقد، دال على علم موضوعه ماهية الشعر والإبداع، وهذا ما يحيلنا إلى الاختلاف في الترجمة وصياغة المفهوم، وضبط التصور والموضوع، وتحديد موقعه بالنسبة للمصطلحات أو المفاهيم المتاخمة له، فضلا عن الاختلاف في تحديد المجال المعرفي الذي ينتميه (نظرية، علم، منهج) (دحو، 2011، ص214).

كما أثار مصطلح البنيوية عددا من المقابلات باللغة العربية، نحو: البنيوية، والبنيوية، والبنيانية، والبنيائية، والبنيوية، والبنيوانية، والبنيئية، والهيكلية، والهيكلانية، والتركيبية، والوظيفية، والمنهج الشكلي، والمذهب البنيوي، والمنهج البنيوي، والنظرية البنيوية، والمذهب التركيبي، والمنهج الهيكلاني (وغليسي، 2008، ص126)، فضلا عن مصطلح السيميائية ومقابلاته باللغة العربية؛ نحو: السيمياء، والسيمية، والسيميوطيقا، والسيميولوجيا، والرموزية (حميداتو، 2017، ص16).

إن التدفق المتواصل للمقابلات الاصطلاحية السيميائية

قد حشر المترجم في أحد الموقفين؛ إما موقف العاجز عن متابعة الترجمة والنقل، وإما موقف العابث الذي يلهو في إلقاء الكلمات الرديفة اعتباطيا، كما أدى به إلى إهمال التراث، وإن لم يكن جهله في علوم الدلالة، والمنطق، والبلاغة، وأصول التفسير جعل الباحث يستحدث مصطلحات غريبة أدت إلى تشويش في الفهم بدلا من التواصل المطلوب (حميداتو، 2017، ص15-16).

ولا يفضي هذا الإشكال في التعدد المصطلحي وما يترتب عنه من شتات في فهم التصور الدلالي إلى استقرار المصطلح إلا بإيجاد البديل الذي يجعل المتعدد واحداً، غير أن مسألة التعدد هذه في إيجاد البديل الموحد لمصطلح العلم ذاته لا يخدم النجاعة المطلوبة في بناء لغة التخصص التي ننشدها جميعاً، بل يزيد الطين بلة إذا لم يكن الباحث العربي على دراية بأهم الاتجاهات السيميائية، حتى يتمكن على الأقل من معرفة المصطلح وحقله المعرفي الذي ينتمي إليه (حميداتو، 2017، ص16)

إن بناء لغة التخصص النقدي مرهون بالعلم بالمصطلح ومفاهيمه، أخذاً في الاعتبار تعدد المصطلح الذي يفرضه تعدد الاتجاهات، وكذا الأدوات الإجرائية، إلا أن هذا لا يتعارض مع مبدأ الاتفاق المصطلحي في ممارسة الاستعارة المصطلحية.

وتتجلى أزمة المصطلح النقدي عبر أكثر من توصيف؛ لعل أخطرها التعدد المصطلحي الذي يحتكم إلى تعدد المرجعيات الفكرية، والمصادر الثقافية والمعطيات اللغوية المؤسسة للمنظومة المصطلحية، فضلاً عن التعدد "على مستوى تبني الفكر المنهجي في توظيف المصطلح، فالمدارس النقدية الغربية المعاصرة - باعتبار نقدنا الجزائري ناقلاً عنها الكثير من المفاهيم النقدية - تختلف أصول فكرها النقدي على مستوى صياغة المصطلح بنيةً، ومفهوماً، وتوظيفاً" (بردادي، 2017، ص52).

وفي سياق اختلاف المناهج التي تشكل مرجع المعرفة النقدية في ضوء اختلاف البيئات الثقافية التي يصدر عنها المصطلح، وكذا اللغات الناطق بلسانها

نشأت معضلة المصطلح المتعدد للمفهوم الواحد، سواء كان داخل الثقافة

الواحدة، أو عندما تختلف الثقافات، وهنا بالذات يصبح المسوغ أجدر، وهذا

عينه ما يميز الساحة النقدية العربية، وبخاصة بعدما تقوّت الثقافة الإيديولوجية والعقدية، وتنوعت المرجعيات الفلسفية، واختلفت المناهج والرؤى، وصار مشروعاً جداً لِيُّ ذراع المصطلح القديم ذو البيئة التراثية الخالصة بكل نفحاتها الفلسفية والعقدية من أجل أن يكون جديداً، وقَبِلَ المصطلح الجديد رغم أنه أن يكون قديماً، وهذه النتيجة طبيعية جداً لذلك الاختلاف والتعدد في الرؤية والمصطلح (ختالة، 2011، ص122)

تُطرح إشكالية التعدد المصطلحي في الخطاب النقدي العربي من مداخل معرفية عدة، لعل أهمها ترجمة المصطلح الوافد من المدونة النقدية الغربية، والتوظيف في بناء خطاب المقاربة، وقد خلقت هذه الإشكالية أزمة في توجيه النسق المعرفي للمفاهيم، و"بلغ الأمر أن تباينت الهوة النقدية بين المشتغلين في الحقل النقدي الأدبي، واتسعت الفجوة في دائرة الاختلاف عند توظيف المصطلح النقدي" (بردادي، 2017، ص52).

إن من أهم السياقات المصاحبة للإشكالية التعدد المصطلحي تعدد الملاحق اللغوية الأجنبية التي نأخذ منها خاصة الفرنسية، والإنجليزية، والألمانية، والروسية وغيرها، ووضع المصطلحات المتعددة في الإحالة إلى المفهوم الواحد في حين أن من أهم شروط الاصطلاح النظري وضع المصطلح الواحد في مقابل المفهوم الواحد، فضلاً عن غياب مرجع مؤسسي رسمي يُعنى بالإشراف على ترجمة المصطلح النقدي، فالجماع اللغوية في هذا المجال قد انسحبت تماماً، في حين نجدتها تهتم بمصطلحات الحضارة، والمصطلح العلمي (جمعيات، 2018، ص39)، بل وبشكل خاص المصطلح العلمي/التقني الذي أصبح يستقطب كل جهود الباحثين (الزبيدي، 2000، ص38-39). إضافة إلى غياب ثقافة مصطلحية في الوسط العلمي المتخصص، ذلك أن عدد المجالات العلمية التي تُعنى بالمصطلح النقدي

ضعيف جدا مقارنة بالمجالات المعرفية الأخرى، وهو حال الدراسات والأبحاث المتخصصة أيضا، وهذا ما أعاق وجود ثقافة مصطلحية نقدية في الوطن العربي تُمارس في الوسط المثقف، وانعدام تغذية معرفية ارتجاعية يتم في سياقها تقييم ومراجعة الجهود الفردية في ترجمة المصطلح النقدي (جمعات، 2018، ص 39).

لقد شهد العرب اتصالا مصطلحيا بالغرب عبر قنوات التعريب والترجمة؛ غير أن الناقد العربي لم يكن حديث العهد بهذا الانتقال على مستوى المادة المصطلحية؛ بل مارسه أسلافه منذ فجر احتكاك الثقافات؛

فما إن بدأ الاتصال الفعلي بتراث الأمم والشعوب؛ كالفرس، واليونان، والهند، والرومان ... حتى تسرّبت بعض هذه المصطلحات الفكرية والفلسفية إلى النقد العربي، والأدب العربي عامة، وبالطبع فإن مثل هذا التأثير والتأثير هو دليل صحة تفاعل خلاق، وقد أفاد النقد الأدبي من هذا التلاقح الفكري، يدل على ذلك تلك المصطلحات التي عُرفت في العلوم العقلية والنقلية والدخيلة جميعا (عزام، 2010، ص 6)

إلا أن النقل الاصطلاحي في التراث العربي، كان أكثر وعيا في الممارسة مقارنة بالنقل الاصطلاحي في أيامنا؛ ذلك أن أسلافنا قد "تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف، وقدوة لكل تابع" (الجاحظ، 1998، ص 139).

لقد قام النقل الاصطلاحي التراثي على منهج قوامه الاختيار الواعي، فإطلاق المصطلح يخضع لعملية انتقائية مقصودة؛ فضلا عن تفعيل المرجع اللغوي العربي بواسطة الاشتقاق، والاصطلاح على المستحدث في اللغة العربية بأسماء منها، وهذا ما تفتقره الترجمة الراهنة في المصطلحية النقدية العربية. وهذا ما جعل التراث العربي يزخر بمادة مصطلحية في غاية التراكم والتراء؛ كونها

نتاج مزج متناسق ومتكامل بين ثقافتَي العرب والإسلام -إن صح هذا التصنيف- إلا أن غنى المصطلح وثبات شخصيته محبوب في استقراره الاستعمالي ومحموله المعرفي الذي تغنيه حضارته، كما أن للمصطلح الجديد شخصيته وهيئته التي تعكس واقعه وبيئته الثقافية المستقلة هي الأخرى عن باقي ثقافات العالم المحاقبة لها (ختالة، 2011، ص123)

إلا أن عدم توظيف مصطلحات التراث العربي في المقترحات الخاصة بوضع المقابلات الترجيحية للمصطلحات الوافدة مع الأخذ في الاعتبار نجاعة هذه الممارسة، وكذا خطورتها إن لم يكن في إطار اتفاق الجماعة (جمعات، 2018، ص40)، عمق الشرخ المصطلحي في النقد العربي؛ حيث أصبح يعاني قطيعة مع المصطلح العربي التراثي.

أما حديثا فقد شهدت الساحة النقدية العربية تدفقا عارما للمنجزات الإجرائية مستندة في الغالب إلى الجهود الفردية "وقد أدى ذلك إلى بروز عديد من الإشكاليات ... لا سيما في مجال المصطلح، سواء من حيث الترجمة والتعريب أو من حيث التلقي والتمثل؛ حيث ظهرت العديد من المصطلحات الجديدة في المعجم اللساني والنقدي العربي" (بارش، 2017، ص256).

ولعل الترجمة والنقل من المشكلات الخطيرة التي يعانها خطاب المعرفة عموماً فليست المشكلة حكراً على المصطلحية النقدية وحدها؛

إذ كل ترجمة هي بالضرورة تحوير وتشويه بالزيادة أو بالنقصان، فالمصطلحات النقدية وليدة حداثة تختلف جوهرياً عن حدثتنا العربية، فإذا ما ترجمت إلى إطار ثقافي غير إطارها الذي نشأت فيه أحدث ذلك إرباكاً في الجهاز المفهومي، فضلاً عن الغموض الذي يكتنفه والذي ينحرف به عن جادة القصد، كما أن هذه المصطلحات تبقى مثقلة بمولاتها الأيديولوجية، إذ لا يمكن غربلتها بشكل نهائي، فتظل تومئ بشكل أو بآخر إلى أصلها وبيئتها (مقدم، 2017، ص165)

إن الناظر في توظيف المصطلحات النقدية الوافدة من الثقافة الغربية في المنجز النقدي العربي

يلاحظ في يسر أن الناقد العربي لا يقوم باستقدام المصطلحات لاعتقاده أن الثقافة القصدية الواعية من شأنها أن تمدّ الثقافات بمفاهيم وآفاق معرفية تمكنها من تطوير أسئلتها، بل يستقدم المصطلحات بضمير معذب، ذلك أنه يحاول لحظة استقدامه للمصطلح أن يقوم بعملية تأصيلية في الثقافة العربية، حتى لكأنه غير مقتنع أصلاً بمقولة الثقافة، إنه يستقدم المصطلح ويخلعه من منابته، ثم يبحث له عن جذور ممكنة أو محتملة في غير تربته وفي غير دياره (اليوسفي، 2010، ص45)

معنى هذا أن منطلق الممارسة المصطلحية لدى النقاد العرب مغلوطة منذ البداية؛ كونه لا يراعي في المصطلح أنه "يجب أن يكون دالا واضحا المدلول، تبرزه الثقافة التي ينتمي إليها، ذلك أن المصطلحات مثل النصوص وليدة ثقافتها، ونقلها إلى ثقافة مغايرة فيه من الخطورة ما يفتح باب الفوضى والتضارب" (مقدم، 2017، ص164).

إن غياب وعي المثاقفة لديهم، إضافة إلى فعل الإلحاق التعسفي الذي يمارسه النقاد العرب على مصطلحات هي في الأصل في غير أصلها الثقافي والفلسفي انحراف بالتلقي المصطلحي عن وضعية الانفتاح المثمر، إلى وضعية الفوضى المصطلحية، إضافة إلى عجزهم عن "فهم وظيفة النقد ذاته في ظل المصطلحات النقدية المترجمة، والمنقولة، والمنحوتة، والمحرفة التي أغرقونا فيها لسنوات" (حمودة، 1988، ص11).

يرتبط فهم الوظيفة النقدية للمصطلح المترجم بفهم نسقه المعرفي الذي لا يقع إلا في حدود الأصل الثقافي؛ لذا

[ف] إن إشكالية استعارة المصطلحات في حقل النقد الأدبي دون أخذ ظروف نشأتها في الثقافة الأم التي أنتجتها بعين الاعتبار لحقيق بأن يجعل الممارسة النقدية عديمة الجدوى، فضلا عن أن بلوغ أية ثقافة مراميها المنشودة رهين بمدى قدرتها على التحكم في ضبط مصطلحاتها.. فالوضوح الدلالي الذي يجب أن تتسم به مصطلحات النقد يساعد دون شك على بلورة الوعي النقدي عند الناقد والمتلقي معا، غير أن ذلك ما تفتقر إليه تجاربنا النقدية العربية، فانسأقت وراء استيراد جملة من المصطلحات (مقدم، 2017، ص165)

وفي عتمة هذا الواقع النقدي العربي المأزوم جراء النقل الاعتباطي للمصطلح الغربي، وإنباته عنوة في غير منابته، وتوظيفه اللاواعي في الممارسات النظرية والإجرائية العربية برزت الدعوة إلى إعادة النظر في هذه المسألة، فضلا عن الدعوة إلى توحيد المصطلح النقدي.

ولعل من مقترحات المراجعة في التعامل مع المصطلح النقدي الغربي الوافد صياغة خطاب الفهم المصطلحي في ضوء الثقافة المنتجة،

إذ لا يمكن أن تتم عملية نقل المصطلح عن الثقافة التي ينتمي إليها دون تبسيطه وإفقاره وإلغاء كفايته وإرغامه على النزول في غير أوطانه، ما لم يقع إثراؤه بفتحته على أبعاد جديدة، وتوسيع دائرة دلالاته الممكنة والمحتملة، ووقتها يتمكن ناقل المصطلح من تملكه، وإعادة إنتاجه وتحويله بمنحه فرصة الانتقال والتجدد والحياة، لذلك حين يقع الاكتفاء بتديد المصطلحات وإجرائها إجراء مدرسيا ولا يتم إثراؤها وتحويلها، تظل تلك المصطلحات غريبة، وكثيرا ما تحجب من النص المدرس أكثر مما تكشف (اليوسفي، 2010، ص45)

ينبغي أن يخضع تلقي المصطلح النقدي الغربي في الدرجة الأولى إلى قراءات شارحة لخطاب التواصل الثقافي وقوفا عند مشاهد المغايرة، والاختلاف التي تصنع الخصوصية الثقافية لأي مرجع معرفي أصيل أو وافر،

فليس عيبا أن نعيش وضعية المقارنة الثقافية، بل العيب أن ننقل دون إدراك الأصول والأبعاد، وأن ننقل ما لا يلائمنا في شيء، نتأجج كل ذلك ما نشاهده وما نسمع به مشرقا ومغربا، من (حالات التشويه) إن وضعية المقارنة الثقافية

تقتضي الوقوف على مختلف الأطراف الثقافية، فيحدث الوعي بالخصوصية،  
فتكون المعالجة (الزبيدي، 2000، ص32)

فالتجاوزات التي وقعت فيها الممارسة المصطلحية العربية تُردّ بالدرجة الأولى إلى عدم إدراك المرجعيات الحضارية المؤسسة للمصطلحية النقدية؛ أي المناخ الذي أنتج المصطلح وكان سببا في ظهوره،

وهنا ندخل بدءا من إحكام دائرة التواصل الفكري في قضايا اختلاف الثقافات والتي تختلف معها إلى حد كبير منابع الأصول، ثم لما كانت الترجمة وسيلتها الأولى، فإنه ما لم يتحقق في المترجم صلاحية الشارع، ونواميس آلية الوضع، فإننا على حين غرة واقعون في ظاهرة الاضطراب المصطلحي في المنبع، على اعتبار جل القضايا المصطلحية المردودة إلى أصول الوضع والخاضعة لنواميس الحقل المعرفي الواحد غالبا ما تكون على حالها من التشابه بين اللغات المختلفة، الأمر الذي يفضي بمصطلح يحمل معه فطر (التصدع) في غفلة من الناقل، ذلك فضلا عن الخلط فيما يستوجب الفصل بين مفهومات متباينة بين الثقافات وبعضها بعضا، أو اللجوء إلى أيسر السبل عن طريق التعريب أو الاقتراض، فتعلو ثقافة على حساب أخرى دون الوعي بتداعيات ذلك (محمد جاد، 2002، ص74)

لقد خرجت المصطلحية النقدية العربية بجملة من التراكم الذي انتقل إليها عن طريق النقل والترجمة كما سبق ورأينا

[ف] المصطلح النقدي الحدائثي إفراز للفلسفة الغربية خلال ثلاثمائة عام من تطورها، وعلى رغم ذلك فإن الحدائثية في قلب التربة الثقافية الغربية خلقت

أعداءها والرافضين لها، ولم يكن المصطلح النقدي الجديد أوفر حظاً، فهو يمثل أزمة متجددة لا تفقد قوة دفعها في لحظة من اللحظات، فما بنا بالنسخة العربية التي نقلت النتائج الأخيرة للفكر الغربي دون أن تكون لها مقدمته المنطقية، واستخدمت مصطلحا نقديا يجمع بين غرابة النحت، وغبية النقل إلى لغة جديدة! (حمودة، 1988، ص8)

ذلك أن أزمة المصطلح النقدي العربي تُطرح من منظور اغترابي داخل حقل تداولي انغلق على أطره الوضعية بمعزل عن متطلبات الراهن وما تقتضيه من استحداث للجديد بما يواكب روح العصر، ويستوعب خصوصيتها في الأداء المعرفي التواصلية؛ لكننا "قد اغتربنا عن النقد العربي أو بعض فصوله؛ لأننا لم نستطع تقدير أهمية مصطلحات تبدو غريبة، إننا نريد أحيانا أن نعيش في دائرة ضيقة، في عبارة، أو كلمة، أو اصطلاح" (حمودة، 1988، ص10).

إن هذا الوضع الاغترابي الذي أصبح يعيشه المصطلح النقدي العربي في السنوات الأخيرة مرده إلى تجاوز أثر الثوابت المعرفية في الممارسة المصطلحية؛ "إذا كان من الثابت أن المصطلح لغة واصفة ذات جوهر يعكس حمولة مفهومية، ومعرفية، وثقافية، وانتماء إلى ثقافة ما، فإن تغريبه يجعل منه لغما عنقوديا موقوتا، لا تمّحي ندوبه بسهولة" (دحو، 2011، ص208). الأمر الذي يتطلب تدخلا سريعا لمساءلة معطيات هذا الوضع المشتت، ومراجعة دقيقة لمنطق التفكير المصطلحي النقدي في الثقافة العربية الحديثة، قبل ترسيمه مقياسا مدرجا ضمن الخطاب التعليمي الأكاديمي المقرر.

## 5- المقترحات والحلول:

اقتضت إشكالية التعدد المصطلحي بما ترتب عنها من ارتباك في صياغة المفاهيم، وتشويش في محاوره الحقول الدلالية المصاحبة للمواد المصطلحية ضرورة "النظر في مراجعة الخطاب النقدي، وذلك بالسعي لتأصيله وتحديثه" (بردادي، 2017، ص52). إن أصالة الخطاب النقدي وحدائته مرهون بمراجعة المصطلح النقدي من مداخل الوضع، والاستعمال في ضوء مقتضيات الاقتراب المنهجي؛

ولعل الخطوة الأولى في ذلك: هي إعادة النظر في المصطلح النقدي، نظرة ذاتية تقييمية، لا انتماء لها لشرق أو لغرب إلا إذا أيدته الحجة العلمية الدامغة، وقد تكون الخطوة الثانية هي تمحيص مفهومه وتجريد ماهيته لما يناسب نقدنا المعاصر، ... أما الخطوة الثالثة، ... ماثلة في تقديم البدائل (بردادي، 2017، ص52) تقتضي عملية المراجعة المصطلحية رؤية فاحصة أصيلة لا تتعصب لشرق، ولا تنحاز لغرب إلا بما يرضي مطلب المعرفة، ويقدم الحجة عليها، كما تسائل المفاهيم وتجرب الماهيات من منظور النقد المعاصر، أما عن تقديم البدائل، فلا بد من "اقتراح بدائل نوعية في وضع المصطلح وإشاعته؛ لأن الأزمة في الحقيقة ليست في وضعه بقدر ما هي في استعماله" (بلعيد، 2003، ص54).

ولا يتأتى تقديم بديل قار على مستوى المصطلح النقدي إلا مروراً بجدول الأعمال الآتي (بردادي، 2017، ص52):

- تفعيل جهود المخابر في الجمع بين الأصالة والحداثة في إطار عمل مؤسساتي جاد.
- توحيد المصطلح النقدي عربياً.
- الاستفادة من جهود مراكز البحث العالمية، وكبريات المخابر في إطار التواصل المفاهيمي.

- مشاريع البحث في آفاق النقد العالمي تؤطرها المؤسسات (بحوث، وملتقيات، ومؤتمرات، ودورات علمية).
- أما عن مقترحات وضع المصطلح النقدي؛ فمنها (جمعات، 2018، ص45):
- ضرورة مراجعة الخطاب النقدي التراثي العربي؛ قصد الإفادة من مصطلحاته، والعمل على توظيفها؛ استثمارا لمادة لمصطلحية عربية قبل غيرها.
- تجنب مسألة التعدد أثناء الوضع، فهذا لا يبعث على الثراء بقدر ما يخلق التنوع الذي يربك في استدعاء الصورة المفهومية.
- الضبط المصطلحي وما يقتضيه من ضبط في تحديد المفاهيم المقابلة، فلا يكون هناك مجال للغموض.
- الاتفاق على وضع المقابلات أثناء الترجمة.
- تقديم الجهود الجماعية على الجهود الفردية بما يضمن فرصا أكبر للاتفاق.
- الوصاية الرسمية من قبل الجامع، ومراكز البحث والترجمة، والمخابر الجامعية في توحيد المصطلح.
- الالتفات إلى المصطلح النقدي الذي أصبح مهماً في مقابل العناية بالمصطلحات الأخرى خاصة العلمية والتقنية.
- وضع معاجم متخصصة في المصطلح النقدي والتي تكاد تنعدم في مقابل معاجم المصطلحات الأدبية، واللسانية، والعلمية بمختلف اختصاصاتها.
- إنشاء جمعيات، ومراكز بحث، وشبكات إعلامية، ومعاهد ملحقه بالجامعات تُعنى بالمصطلح النقدي وتحيطه بالرعاية وضعا، وضبطا، وترجمة.

- وفي إطار نشر الثقافة المصطلحية لا بد من العمل على إدراج تداولية المصطلح في الوسط الثقافي بوسائل شتى؛ مثل: الكتب الجامعية والمدرسية، المقررات والمناهج، وتفعليه في الخطاب الإعلامي المتخصص.

## 6. الخاتمة:

تزداد يوماً بعد يوم الأهمية المعرفية للمصطلح بوصفه بنية دلالية وتداولية مشتركة بين الثقافات واللغات المختلفة. وما دام المصطلح يمتلك حداً دلالياً واضحاً في لغته الأصلية، فإنه يتحول عند ترجمته إلى لغات أخرى إلى لغة تفاهم مشتركة بين الثقافات والشعوب، تكتنز في داخلها رصيذاً معرفياً متفقاً عليه، مقدماً في صورة تعاقد أو عقد قرائي تواصلية وتداولية يتجاوز الحدود المعجمية القارة أو الثابتة ضمناً إلى فضاء إجماعي ودلالي.

إن الوعي بالمصطلح في المقاربة النقدية العربية ضارب بجذوره في القدم، وليس وليد النهضة الأدبية والنقدية الحديثة، على أن الاهتمام به تزايد بشكل مذهل في الوعي النقدي العربي مع الثورة اللسانية والنقدية التي شهدتها القرن العشرين، والتي مثلت مرحلة الستينيات منعطفاتها وبؤرتها المتفجرة. مع ما صاحب ذلك من مشكلات ناتجة عن التعريب والترجمة، ولاسيما في مجال علم اللسانيات، فقد برزت إلى الوجود في ضوء الترجمة، مصطلحات ومفاهيم جديدة لم تكن معروفة من قبل في الثقافة النقدية والألسنية العربية، والذي يؤكد أن معظم مصطلحات النقد الأدبي العربي حديثة المنشأ ولدها الانفجار النقدي.

شهدت المنظومة النقدية تعدداً في وحداتها المصطلحية، تحطت به عتبات المرجع الدلالي الواحد، وهذا ما دفع بالنسق المعرفي النقدي في اتجاه الانفلات من قبضة الضبط المنهجي، ومن أخطر المزالق لا بد من الإشارة إليه أننا نواجه سلطة النص التي لا حدود لامتدادها التأويلي بهذا التصور المصطلحي الذي أربكته فسيفساء التعدد، وإن كنا لا ننكر

أثرها في إحداث جملة من المتغيرات الخطابية في النقد الأدبي إلا أننا نعيب عليها هوسها غير المبرر بمهاجس حداثة مستعارة لا تمت بصلة للموروث النقدي العربي.

### قائمة المراجع

- بارش، زهيرة (2017). المصطلح النقدي العربي بين التبعية والإبداع مقارنة تحليلية في المصطلح السردي عند سعيد يقطين. مجلة تاريخ العلوم، 8(1)، 256-265.
- بردادي، بغداد (2017). إشكاليات المصطلح العربي في الخطاب النقدي الجزائري: قراءة في الراهن والبدائل: الانزياح أنموذجا. مجلة جسر المعرفة جامعة الشلف، 9، 52-71.
- بلعيد، صالح (2003). أين تكمن مشكلة المصطلح العلمي؟. مجلة دراسات معجمية، 3، 39-55.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (1998). البيان والتبيين، ط7 ج1. (تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون). القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.
- جمعات، توفيق (2018). الصناعة المصطلحية بين المقاربات النظرية والإجراءات العملية المصطلح النقدي نموذجاً، مجلة الباحث جامعة الأغواط، 17، 33-47.
- حمودة، عبد العزيز (إبريل 1988). المرابا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- حميداتو، علي (2017). المصطلحات النقدية وأثرها في نجاعة بناء لغة التخصص: دراسة في حقل المصطلح السيميائي. مجلة اللغة العربية وآدابها، 5(1)، 11-22.

ختالة، عبد الحميد (ديسمبر 2011). تأصيل المصطلح النقدي بين الترجمة والتعريب والبحث في الجذر الفلسفي. مجلة مقاليد، جامعة ورقلة، 2، 117-128.

دحو، لحسن (2011). كاريزما المصطلح النقدي العربي: تأملات في الوعي النقدي وصياغة المفهوم. مجلة المخبر، جامعة بسكرة، 7، 207-218.

الزبيدي، توفيق (2000). المنهج أولا في علوم النقد الأدبي، تونس: دار قرطاج

عزام، محمد (2010). المصطلح النقدي في التراث الأدبي، لبنان: دار الشرق العربي.

محمد جاد، عزت (2002). نظرية المصطلح النقدي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

مقدم، عمار (2017). الحدائث النقدية وإشكالية المصطلح. مجلة المقال للدراسات الأدبية واللغوية واللغات جامعة 20 أوت 1955، 5، 160-174.

ناصر، مصطفى (مارس 2000). النقد العربي نحو نظرية ثانية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

وغليسي، يوسف (2008). إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

اليوسفي، محمد لطفي (يناير 2010)، قراءة في المصطلح النقدي. مجلة جامعة الأقصى، 14 (1)، 37-52.